

٢-٢- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر :

١- آراء متضادة بشأن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (في البلدان النامية) تركزت وجهات النظر حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اتجاهين:-

الأول:

اتجاه يعارض تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة وبصفة خاصة إلى الدول النامية. وينشأ هذا الاعتراض من جراء الاعتقاد بأنه يمثل استغلالاً لمقومات الدول النامية المضيفة، والتي تتمثل في توافر عنصر العمل منخفض الأجر والمواد الخام الرخيصة. كذلك التأثير على القرار السياسي في الدول المضيفة بسبب القوة التفاوضية الكبيرة التي تحظى بها الشركات الأجنبية في الدول المضيفة والناعبة من علاقاتها القوية مع المنظمات العالمية، وما تمنحه الدول الأم (لتلك الشركات) من قروض ومساعدات ومنح لفروعها في الدول المضيفة

الثاني:

وهو اتجاه مؤيد لتلك الاستثمارات، ويرجع ذلك إلى إمكانية استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيات المتقدمة المصاحبة لتلك الاستثمارات والمهارات الإدارية ودورها في زيادة صادرات الدولة المضيفة، وبما يؤثر إيجابياً على معدل النمو الاقتصادي واستقرار ميزان المدفوعات .

يعتبر الاتجاه الثاني هو السائد في الآونة الأخيرة. لهذا تتسابق الدول كافة على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين العوامل الحاكمة لتلك الاستثمارات والتي تتراوح ما بين مزايا الموقع، وتهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية اللازمة لتهيئة البيئة التي تعمل فيها تلك الاستثمارات، بصفة خاصة في ظل سهولة دخول الشركات الأجنبية إلى أسواق الدول المضيفة وفي ظل المعاملة الوطنية الطيبة لتلك الشركات في تلك الدول، وفي هذا الإطار قامت العديد من الدول المضيفة بإجراء إصلاحات وتعديلات هيكلية في اقتصادياتها. شملت بعض التشريعات المشجعة لتدفق تلك الاستثمارات، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التي

تسهل حركة رؤوس الأموال فيما بين دول العالم تحت ظل اتفاقية تحرير إجراءات
Trade Related Investment Measures الاستثمار المتصلة بالتجارة أو ما يطلق عليها اصطلاحاً

٢-٣- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تهتم الأطراف المتعاقدة على تنفيذ برنامج الاستثمار الدولي المباشر ، في مناقشة
موضوع أسلوب المساهمة في رأس المال ومسألة إعادة استثمار العوائد، وعمليات
الإقراض والإقراض

و يتبلور عن هذا النقاش إجراءات تتجسد في عدة أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر
لعل أهمها:

٢-٣-١- مشروعات الاستثمار المشترك :

يتميز هذا الشكل من الاستثمارات في تحقيق وانجاز المشروعات المشتركة بين
المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي ، من خلال المساهمة في رأس مال المشروع
وبنسب متفاوتة ، تتحدد وفقاً لأنفاق الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب
، حيث تنص قوانين الكثير من الدول التي تستضيف المشروع المشترك ، أن لا
تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي فيها عن ٤٩% من رأس مال المشروع ، تقادياً
للهيمنة الأجنبية على قطاع مهم في الاقتصاد المحلي ، إذ إن الدول التي تستضيف
الاستثمارات الأجنبية تحرص أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في هذا الإطار
مستوفية لتأمين المصالح الحيوية للبلد المضيف ، وعادة يتحقق هذا الهدف من خلال
قوة التصويت لمجالس إدارات المشروعات المشتركة ، ويصبح متاحاً أكبر مما لو
كان المشروع مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي الذي يثير شكاً وريبةً من الهيمنة
الاقتصادية للمستثمر الأجنبي .

٢-٣-٢-٢- مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف:

وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول النامية المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي .

٢-٣-٣-٢- الشركات المتعددة الجنسية :

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات، القوة المحركة للنظام الاقتصادي الدولي الراهن، حيث تمارس عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية، وتتجز عمليات الإنتاج الدولي وفق نظام كوني، تحرز فيه ثلث الإنتاج العالمي، وتشكل المحرك الرئيس لظاهرة العولمة التي تمثل المحدد الأساسي لمسار النمو والتنمية في مختلف دول العالم، وقد دفع تعاظم نفوذها إلى خلق نوع من المزج القائم على الارتباط الوثيق بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية على الصعيد العالمي. وتشير التقديرات المتوفرة إلى إن عدد الشركات المتعددة الجنسية، يفوق ٦٥.٠٠٠ شركة وقرابة ٨٥٠ ألف شركة منتسبة لها كفروع في شتى أرجاء المعمورة، وكانت الدول الصناعية موطناً لنحو ٥٠.٠٠٠ شركة أي نسبة ٧٧% من الشركات المتعددة الجنسية في العالم وكانت حصة الدول النامية منها ٩٢٤٦ شركة تركزت حوالي ٦٥% منها في جنوب شرق آسيا و٢٨% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و٥% في غرب آسيا و٢% في أفريقيا وقد بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر لنشاطاتها على النطاق العالمي ٥٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ والجدول (٣) يظهر مساهمة الشركات المتعددة الجنسية في عام ٢٠٠٠ بلغ ٥٠% من مجمل الصادرات العالمية.

جدول (٣)

نسبة مساهمة الشركات المتعددة الجنسية (ش.م.ج) في الصادرات العالمية
خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) مليار دولار

| البيان | القيمة (مليار دولار) | | | معدل النمو | |
|---------------------------------------|----------------------|------|------|------------|------|
| | ١٩٨٢ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ١٩٩٩ |
| ١ مبيعات فروع (ش.م.ج) | ٢٤٦٥ | ٥٤٦٧ | ١٥٦٨ | ١٥,٦ | ١٧,٢ |
| ٢ صادرات فروع (ش.م.ج) | ٦٣٧ | ١١٦٦ | ٣٥٧٢ | ١٣,٢ | ١٦,١ |
| ٣ مجمل الصادرات العالمية | ٢١٢٤ | ٤٣٨١ | ٧٠٣٦ | ١٥,٤ | ٣,٩ |
| ٤ مساهمة (ش.م.ج) في الصادرات العالمية | ٣٠,٠ | ٢٦,٦ | ٥٠,٨ | - | - |

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية ، مكونان متلازمان ، أعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة ، وتمثل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية ، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود الأربعة الأخيرة ورغم ما يثار من جدل واسع، ونظرة يشوبها الحذر والسلبية في الماضي القريب حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لاسيما من أصحاب الفكر الماركسي، فقد أصبحت اليوم مصدراً من مصادر التدفقات المالية المعاصرة ، تلجأ إليه اغلب الدول النامية، ويظهر ذلك من نسب نمو الاستثمار التي تحققت خلال المدة من ١٩٨١-١٩٩٧ مقارنة بمجموع التدفقات المالية للدول النامية، إذ ارتفعت من ١٣% إلى ٣٨% ، وقد أخذت الدول النامية، بما فيها الدول العربية النفطية، تتسابق في جذب المزيد من هذا النوع من التدفقات - بعد إدراكها أهمية هذا الاتجاه من الاستثمار - وذلك عن طريق

٢-٣-٤-٥-١- تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية:
يترتب على قيام الاستثمار الأجنبي المباشر آثاراً متضادة وهي في اتجاهين:
٢-٣-٤-٥-١- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر: تساهم
الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربعة فجوات رئيسية في الاقتصاد وبالتالي:-

أ- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمار وبرامج التنمية .
ب- فجوة النقد الأجنبي ، الكفيلة باستيراد مستلزمات التنمية من المعدات والخبرات الفنية.

ج- الفجوة التكنولوجية لسد حاجة البلد من المعدات والخبرات والمعارف الفنية ، فضلاً عن تطوير البنية التحتية في الموانئ والمطارات ...والخ

د- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر أوعية ضريبية إضافية تتجسد في صورة ضرائب كمركية وضرائب على الأرباح ، ويساهم في زيادة المقدرة التكلفة الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني ، التي تؤدي إلى زيادة حجم الأنفاق العام .

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة للدول النامية، فضلاً عن توفير مصدراً لتمويل التنمية ونقل التقنية والمساهمة في خلق فرص عمل إضافية ، يساهم في تنمية الصادرات التي تتطلب الارتقاء بأداء الإنتاج، كما يتطلب التحول من الميزة النسبية الثابتة إلى ميزة نسبية ديناميكية تقوم على تحسين القدرة التنافسية التي يشكل سعر الصرف أحد مقوماتها لاستدامة النمو الاقتصادي السريع، حيث يشكل التوقف بالنمو أحد الأسباب في عجز الميزان التجاري غير القابل للاستمرار، ناجم عن تراجع

إيرادات الصادرات ونمو سريع للواردات ، إن جملة الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، تعمل على تحسين ميزان المدفوعات من خلال توفير الاحتياطات الأجنبية ، الذي يشكل هدف السياسة النقدية في بسط الاستقرار للمستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد الوطني

٢-٣-٤-٥-١-٢- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

من الخطأ التصور بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن الحصول عليها دون تكلفة ، فالمستثمرون لهم دوافع وأهداف من تمويل أنشطتهم ، وكذلك الحكومات التي تشجع وتجذب الاستثمار الأجنبي ، هي الأخرى تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، وتعتمد العلاقة التي تحكم طرفي الاستثمار على سياسات وممارسات الأطراف المتعاقدة .

يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات المتعددة الجنسية مجموعة من الآثار السلبية تأتي في مقدمتها علاقة عنصر رأس المال بالاستثمار المحلي، حيث لا تعكس بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الحجم الفعلي للاستثمار السنوي لنشاط فرع الشركة في داخل البلد المضيف مع شقيقاتها من الفروع في الخارج وذلك عبر استبعادها لرؤوس الأموال الحقيقية الصادرة نحو الخارج، أو ما تسمى بظاهرة أسعار التحويل وذلك عن طريق رفع أسعار السلع والخدمات المستوردة من أحد فروع الشركة الأم في الخارج، وتخفيض أسعار السلع المصدرة إليها بأقل من قيمتها السائدة في السوق، كوسيلة مستترة لتضخيم الأرباح المتحققة لصالح الشركة الأم، وإخفائها عن الشركاء المحليين، أو تحاشي جهاز الضرائب في الدولة المضيف، وتبييد الدخول الضريبية، التي من المفترض أن يحصل عليها الاقتصاد المضيف وهذه مسألة على درجة من الأهمية لمضامين واعتبارات السياسات الاقتصادية الكلية في الدول التي تستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر ، كذلك محاولة الشركات المتعددة الجنسية القيام بالافتراض من السوق الداخلي للبلد المضيف ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط على رأس المال المحلي النادر نسبياً ، وإحلال المزاحمة مع

القطاعات الحكومية والخاصة في تمويل الائتمان من ودائع المصارف المحلية، حيث تشير البيانات إلى قيام الشركات المتعددة الجنسية بين عامي (١٩٥٧-١٩٦٥) بتمويل استثماراتها بنسبة (٨٣%) ونسبة (٧٨%) للمدة من (١٩٦٠-١٩٧٠) من المصادر المحلية في أمريكا اللاتينية. إذ يمثل الأثر السلبي لإستراتيجية التمويل الذاتي للشركات المتعددة الجنسية من الموارد والأسواق المالية في البلد النامي المضيف، نزفاً للموارد القومية خاصة إذا كانت تلك الشركات تتحكم في السيولة النقدية والأرباح المحتجزة ضمن سياستها للتحكم في سرعة واتجاه حركة رؤوس الأموال وتحرم البلد المضيف من تراكمها بالشكل الذي يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، وتحاول الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق العديد من الأهداف، التي تحول دون استفادة الشركات المحلية في الدولة المضيفة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر. إذ قد تهدف تلك الشركات إلى طرد المنافسين من السوق، بما يمنع الشركات المحلية من الاستفادة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، أو تستغل ظروف الدول المضيفة، من حيث امتلاكها لبعض المقومات الخاصة بتطبيق التكنولوجيا الحديثة، بالشكل الذي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر المصاحبة له، الدول المضيفة على زيادة إنتاجها، غير أن هذه التكنولوجيا قد لا تكون متاحة تجارياً، خاصة في ظل رفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجياتها عن طريق الترخيص المباشر للشركات المحلية في الدول المضيفة. وعدم قدرة الدولة النامية في الإنفاق على البحوث والتطوير للحصول عليها.

فعلى الرغم من بساطة أقيام تدفقات رؤوس الأموال إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأدنى عائد في العالم من هذه الاستثمارات، وهو ما أدى جنباً إلى جنب مع الاحتمالات المجهولة المحيطة بالتوتر المفضي للحرب في العراق واستمرار الصراع العربي - الإسرائيلي إلى هبوط ثقة المستثمرين، وإقامة العقبات أمام استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، إذ تقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر صافي تدفقات الديون الخاصة بمبلغ ٢,٩

مليار دولار و ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢ على التوالي. وقد أدى هذا القدر المتواضع من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى تخفيض تعرض هذه المنطقة لتقلبات شديدة وما يترافق معها من أزمات مالية ونقدية.

غير أن هذه المنطقة مازالت تتمتع بإمكانات أكبر حجماً لاستقطاب تدفقات رؤوس الأموال خاصة بعد نجاح إصدارات السندات الحديثة العهد التي طرحتها قطر والبحرين وإيران ومصر، وقد ساعدت هذه الإصدارات في توسيع نطاق قاعدة المستثمرين وأنشأت معايير مرجعية لقطاع الشركات لكي يستفيد من الأسواق بمزيد من الثقة، وإن تجربة التحول من الديون إلى الاكتتابات في الأسهم، وعلى الصعيد العالمي، أثبتت نجاحها مع أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر هبط من الذروة التي بلغها في عام ١٩٩٩ من ١٧٩ مليار دولار إلى ١٤٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، فإنه لا يزال المصدر المهيمن للتمويل الخارجي للبلدان النامية. وبلغ صافي تدفقات الاستثمار في الحوافز (الاستثمار غير المباشر) ٩ مليارات دولار، مما زاد مجموع تدفقات الاستثمار في الأسهم (الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز) إلى أكثر من ١٥٢ مليار دولار. وقال Nicholas Stern، رئيس الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي والنائب الأول للرئيس لاقتصاديات التنمية، إن "التحول من الديون إلى الاستثمار في الأسهم يبرز أهمية الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتشجيع وتهيئة مناخ استثمار سليم". وأضاف قائلاً إن تسعة أعشار الاستثمار في البلدان النامية يأتي من مصادر محلية. ولكن احتياجات المستثمرين المحليين تكمن في بيئة عمل إيجابية مماثلة لاحتياجات المستثمرين الأجانب. فكلاهما يسعى إلى أوضاع اقتصاد كلي مستقرة، وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، لا تكتمل إلا من خلال إرساء البنية التحتية للنظام المالي، ونظم إدارية عامة سليمة، تطبيق مبادئ المحاسبة الدولية مع اتساق المعلومات و الشفافية في نشاطها المالي، بما في ذلك فرض قيود على المضايقات والفساد البيروقراطي.